

## العقل والعدل والأخلاق في «المؤتلف الإنساني»

■ رضوان السيد

وردت ثلاثية العقل والعدل والأخلاق في أعمال مجلة التفاهم من قبل، وكانت تتضمن الغائيات الأخلاقية لسلوك الإنساني بالطبع، وكان المرادُ بها في مرحلة التحول من عنوان التسامح إلى عنوان التفاهم الخروج من قبضة الخصوصيات التي سيطرت على الحوار الإسلامي / المسيحي منذ بداياته في خمسينات القرن العشرين؛ إذ رغم مشروع المفكر الكاثوليكي الكبير هانس كينغ للأخلاق العالمية (1991) بالتماس المشتركات الأخلاقية بين الأديان؛ ظلت هناك مراوحة بين أخلاقيات الديانات الإبراهيمية وأخلاقيات الديانات الكبرى بعامة. ووسط إنكار البروتستانتية للأطروحة الإبراهيمية، وهشاشة التقدّم في أطروحة المشتركات الأخلاقية بين الديانات الكبرى، بدت ثلاثية العقل والعدل والأخلاق توسطاً معقولاً، يستطيع من خلاله أهل الدين الدخول إلى المشتركات، كما أنّ دعاة الأخلاق المدنية (التي تتأسس على العقل) يمكن أن يكونوا شركاء، دونما حواجز تتعلّق بالخلاص والقداسة التي تحيظ

■ أستاذ الدراسات الإسلامية، ومستشار تحرير مجلة التفاهم.



بالنصوص الدينية. ففي العقود الثلاثة الأخيرة، وتحت وطأة موجات عودة الدين، انفتحت المدينيات العلمانية على الدين، كما انفتح المتدينون على النقاش العالمي العام في القيم والأخلاق.

ومع إعلان السلطان قابوس للمؤتلف الإنساني، ما انتفت الثلاثية؛ بل صارت جزءاً من النسق العام، وما عادت حائراً بين الخاص والعام، لا في التأسيس ولا في الاستدلال ولا في النتائج والتداعيات.

الرؤية والمنطلق في إعلان السلطان إنسانيّ قيميّ شامل. والأسباب الداعية للإعلان تأزم الوضع الإنساني؛ فالمؤتلف - بوحداته البشرية - قائمٌ على الطبيعة الإنسانية المقتضية للاجتماع أو الفطرة بالتعبير القرآني، وعلى الاحتياجات الإنسانية الأساسية. وقد كان الفلاسفة الكلاسيكيون يعدّون الحاجات الأساسية: المأكل والملبس والمسكن، ويضيفون إليها الائتناس؛ فالبشر يجتمعون للأنس والمودة، ويجتمعون من أجل تقسيم العمل أو الاحتياجات وإنجازها؛ لأنّ أحداً لا يقدر على الاكتفاء والانفراد بنفسه واحتياجاته للبقاء. وبالطبع فإنّ الوضع الإنساني العامّ على مدى الأعصر والأحقاب والاجتماعات أو المؤتلفات المختلفة صار شديد التعقيد، ويبلغ التعقيد ذروته في الأزمنة الحديثة والمعاصرة؛ حيث يتعرض الاجتماع الإنساني لضغوطٍ شديدة ناجمة عن الاجتياحات «العلمية» للطبيعة والإنسان، وترتيبات النظام الكوني، واختراقات وسائل الاتصال، والاختلالات في النظام العالمي، والتي أفضت إلى فوضى عالمية وحروب ومجاعات وهجرات كثيفة، وأخيراً سواد ظواهر العولمة التي تقدّم الجوانب المادية على ما سواها من جوانب الحياة الإنسانية. وبالطبع فإنّ هذا التأزم المزداد دفعَ أفراداً وفئاتٍ من سائر أنحاء العالم لإطلاق مبادرات وحركات للتدارك والمعالجة. ومغزاها الحماية الإنسانية، ووضع حدٍّ للمظالم الواقعة على الناس في عيشتهم وحيواتهم الأسرية والوطنية والعالمية.

وفي سياق هذه الأزمة الكبرى، ومن أجل التصدي لها يأتي إعلان السلطان قابوس الرؤيوي والإنساني.

لقد كانت المقارباتُ للشأنِ الإنساني وللمؤتلف الإنساني تنظيميةً وقانونيةً، وقد صارت عاجزةً عن تحقيق الالتزام والانضباط؛ ولذلك كانت هناك ضرورة إنقاذية تتمثل في القيم والأخلاق. ولذلك وجوهٌ لا بدَّ من تقصّيها، وهنا تُعود الثلاثيةُ مضافاً إلى عناصرها الكرامة الإنسانية والسلام، فتصبح خمسة عناصر أو أبعاد كلها ذات طابعٍ قيمى ومبدئى وبالترتيب: العقل والكرامة والسلام والعدالة والأخلاق.

فالعقل معتدٌّ به بشكلٍ رئيسٍ من حيث هو قوةٌ ودافعٌ للإدراك والتقدير والتدبير. وقد اختلف القدامى في ماهيته؛ فقليل: إنه جوهرٌ قائمٌ بنفسه، أو إنه

غريزة واستعداد. ومقاربة الغريزة أو الدافع هي الأدنى لما نحن بسبيله؛ أي كيف يعاد النظر وتقوم المعالجة إن لم يدبّرْها العقل. ففي المسار الإنساني العام أدّى العقل الدور الرئيس في تحديد المصير الإنساني وتوجيهه ولثلاث جهات: جهة التوجيه والتدبير الفردي، وجهة التوجيه والتدبير الجماعي، وجهة المراجعة والنقد وإعادة التقدير على المستويين الفردي والجماعي أيضاً. ويلحظ مفرد «عقل» العربي جانب المنع من الأهواء، وسلطة إعادة التقدير. ومذهب فئات

**مع إعلان السلطان قابوس  
للمؤتلف الإنساني،  
ما انتفت الثلاثية؛ بل  
صارت جزءاً من النسق  
العام، وما عادت حائرةً  
بين الخاص والعام،  
لا في التأسيس ولا في  
الاستدلال ولا في  
النتائج والتداعيات.**

واسعة من علماء المسلمين (وقد صار توجهاً كبيراً في فلسفة العالم) أنّ الناس في «المؤتلف الإنساني» يتساوون في العقول من حيث الطبيعة والفطرة، إنما يكون التمايز بالاكْتساب الناجم عن التعليم والتدرُّب والتجارب. وقد كانت قوة السلطة والتقدير والتمييز لدى العقل موضع نزاعٍ شديدٍ ليس في الاعتبار؛ بل في تقدير الإسهام في الأديان والمذاهب الفلسفية الكبرى. ولا مجال - في مقولة «المؤتلف الإنساني» - لهذا الفصام، بل إنّ العقل فيه وبحسبها هو عنصر التآلف والائْتلاف الرئيس، من حيث هو سلطة تقديرٍ وتوجيهٍ وتأثيرٍ في الحاضر والمصائر، ولذلك يُسمّى في المؤتلف: عقل العالم، في الاعتبار التأميلية والتقديرية والمصلحية.

ومع أنّ النظريات ووجهات النظر العنصرية ميزت بين بني البشر في العقول، على سبيل المغالبة وادعاء التفوق بالطبيعة والجوهر لبعض الأعراق والجماعات؛ فإنّ التمييز بين البشر لجهة الكرامة والحقوق المترتبة بمقتضى التساوي في العقول وإنسانية الإنسان؛ كان هو الداء الأعظم؛ إذ كان من نتائج العملية السيطرة والطبقية والهيمنة والاستعمار وإنكار مقتضيات الكرامة الإنسانية، بما يتنافى مع طبيعة الاجتماع الإنساني والمؤتلف الإنساني، الذي يتساوى فيه الناس في الحقوق والمسؤولية والتشارك. وقد تقدّمت الإنسانية لهذه الجهة تقدماً كبيراً، وما عادت المساواة في الإنسانية موضع إنكارٍ علنيٍّ من أحد بدليل الإطباق والإجماع على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهود والمواثيق الأخرى؛ بيد أنّ ممارسات التغالب والهيمنة لا تنتهي، وهي - وإن لم تتضمن عنصريةً ظاهرةً أو مضمرةً في كل الأحيان - تظلُّ علةً مهمةً في الاختلالات الواقعة في الشأن الإنساني، والمؤتلف الإنساني. ولذلك كان التفكير في مقولة «المؤتلف الإنساني» بالضمانات الظاهرة أو المؤكّدة، وأهمّها السلام والعدالة.

فالسّلام في المؤتلف الإنساني قيمةٌ كبرى، وحقٌّ إنسانيٌّ أساسيٌّ؛ لأنّ كل مقتضيات الوجود الإنساني مرتبطةٌ به، وهو سلامٌ يبدأ داخل الوحدات الصغرى وإلى الأمم والدول ونظام العالم؛ فهو يعني تبادلاً وتشاركاً على كل مستويات الحياة الإنسانية، ولا يمكن تصور المؤتلف إلاّ بهذه القيمة الكبرى، التي يقوم نظام العالم عليها. وقد ورد في القرآن الكريم في سورة قريش مفهومان أساسيان للسلام هما الكفاية المعيشية والأمن: ﴿أَطْعَمَهُمْ مِّنْ جُوعٍ وَعَآمَنَهُمْ مِّنْ خَوْفٍ﴾ [قريش: 4]؛ وهما ناجمان عن الإيلاف والاتّلاف، أو أنّ هناك تبادلاً بينهما؛ فالإيلاف والتضامن والتحالف والتعاون على الخير والمعروف هي الممارسات التي تحقق الكفاية والأمن والاستقرار. وقد رأى الفقهاء المسلمون أنّ تلك هي أهداف الشرائع الموحاة، والمواضع التي يجتمع عليها البشر لإحقاق الأمن الإنساني الكبير، ومعالمها الظاهرة خمسة هي المصالح الكبرى والأساسية للإنسان: حقّ النفس (= حقّ الحياة)، وحقّ العقل، وحقّ الدين، وحقّ العرّض أو النسل، وحقّ الملّك. فالاهتمام بالكرامة الإنسانية - المتمثلة

بهذه المصالح الخمس - هي التي تحقق السلام الإنساني والسكينة الإنسانية في مساعيها لإحقاق إنسانية الإنسان. ولذلك ظهرت التنظيمات العالمية المتعددة لحفظ السلام أو صنعه أو الأمرين معاً. وتأتي مبادرة «المؤتلف الإنساني» دعوةً للنظر في الاختلالات التي تتسبب في عدم تحقق السلام المستهدف على كل المستويات. وهي لا تستهدف الإصلاح من فوق بما يفيد الضغط والإرغام؛ بل من مستوى الوحدات الإنسانية الصغرى للمؤتلف؛ لتكون الأساس والقاعدة الصلبة للسلام في العالم، وهو سلامٌ مشتركٌ، ينبغي أن يندفع فيه المتنفذون أيضاً، والذين يسيطرون على نظام العالم، ولم ينجحوا حتى الآن في التوافق فيما بينهم على وضع مواثيق السلام والعدالة موضع التطبيق.

**السلام في المؤتلف  
الإنساني قيمة كبرى،  
وحقٌّ إنسانيٌّ أساسيٌّ؛ لأنَّ  
كل مقتضيات الوجود  
الإنساني مرتبطة به، وهو  
سلامٌ يبدأ داخل الوحدات  
الصغرى وإلى الأمم والدول  
ونظام العالم؛ فهو يعني  
تبادلاً وتشاركاً على كل  
مستويات الحياة الإنسانية.**

وإذا كانت مقولة المؤتلف قد وضعت العقل والكرامة معاً مقدمةً لإحقاق السلام؛ فإنَّ العدالة - وهي القيمة العليا الأخرى إلى جانب السلام - هي التي تقترنُ به لتعطيه معناه الإنساني؛ لأنها تقترن بدورها بالمساواة في الكرامة الإنسانية، وتُزيلُ أو تخفِّض مساعيها وطموحاتها من الممارسات الإرغامية بحجة تحقيق السلام. وقد لحظ «المؤتلف الإنساني» هذا الافتراق الحاصل في العالم بين السلام والعدالة؛ فنظام العالم

- ولحرصه الظاهر على تحقيق السلام والاستقرار - كثيراً ما يتجاهل العدالة، وهي ضروريةٌ ليكون السلام مستقراً ودائماً. وقد لحظ الفيلسوف الألماني الكبير إيمانويل كانط هذا المعنى عندما أقام «السلام الدائم» - في أطروحته المعروفة - على «العقل العام»، الذي يتضمَّن الحرية والكرامة والعدالة. وقد كان المتكلمون المسلمون في أزمنة التفكير الديني مختلفين على تقديم أحد طرفي الثنائي القيمي: العدالة أو الرحمة. وقد مالَت المعتزلة إلى تقديم العدل؛ بينما ذهبت تياراتٌ أخرى إلى تقديم الرحمة. والذي نراه أنَّ الرحمة - التي كانت تعني في المأل النجاة الأخروية - تعني في الاعتبار «الدينية»

المعاصرة: السلام. والواقع أنّ الاختلاف حاصل اليوم بالفعل بين الاعتبارين. ومبادرات الخير والمعروف - وهي أيضاً شأن مقولة المؤتلف الإنساني - إنما تحمل الهمّ والدعوة إلى اقتران السلام بالعدالة، بسبب الاختلالات المتنامية في نظام العالم والشأن الإنساني. فقد لا يكون السلام ممكناً أو مستقراً بسبب عدم الاقتران أو الافتراق وأحياناً التناقض. وإذا كان السلام ضرورة بقاء للإنسان، ويسهل القول بتقديمه أحياناً؛ لأنه يعني الاستقرار والأمن بالحد الأدنى؛ فإنّ العدالة ضرورة للكرامة والمساواة والمشاركة، ولا يحسن اليأس منها أو إهمالها. العدالة قرين «الضمير» - وهي بوصفها قيمة - تمثل استقامة يمكن أن تكون عظيمة الفعالية والتأثير. وكان النقّاد قد أخذوا على جون راولز - صاحب الكتاب المشهور: نظرية العدالة (1971) - تركيزه على البعد القانوني للعدالة، سواء أكانت سياسية أم قضائية، فعاد في كتابه: العدالة باعتبارها إنصافاً (1977) لربط العدالة بنظرية الخير.

إنّ الجانب الخامس في المقاربة القيمية من الإعلان هو جانب الأخلاق. والمعروف أنّ الأخلاق تتعلق بالسلوك الفردي والجماعي. وهي - حسبما ورد في الإعلان - تعني ثلاثة أمور: الأعراف والمواضعات التي توافق عليها الناس، والتي يسميها المسلمون «المعروف»، ويمكن أن تسمى أخلاق التعامل. والأمر الثاني الذي يدخل في نطاق الأخلاق: المقترحات والأفكار ذات الطابع التجديدي والتي يكون المراد بها تحسين حياة الناس، وتحسين طرائق التعامل مع المستجدات. وهكذا فهي تتغيّر، وثباتها نسبي؛ لكنّ ينبغي ألا تتحول مطالب التغيير من أجل التجديد والمعدلة إلى شذوذات، ويظل ما يمكن أن يدخل في الأخلاق العالمية. والأمر الثالث في مسألة الأخلاق أخلاق المسؤولية؛ فالمؤتلف الإنساني ينبغي أن تسوده علاقات المودة والأخوة. وهي تبعث على التعاون والتضامن. بيّد أنّ أخلاق المسؤولية أكبر من ذلك، وتدخل في مجال الواجب بالإحساس الغلاب ليس بالمسؤولية عن ذوي القربى بالدم فحسب؛ بل وعن الجوار والضيافة والمسؤولية العالمية. وهذا معنى ما صار معروفاً في العقود الأخيرة باسم المجتمع المدني العالمي. وهذا هو الخير والمعروف في الدين، ومكارم الأخلاق والمروءة في الأزمنة الحديثة.

ويظلُّ المدخل والمنهج القيمي حاكماً في البند الثالث من الإعلان والمتعلق بحكم القانون. وهذا المصطلح أساسيٌّ في الدولة الدستورية الحديثة التي تنفصل فيها السلطات، ويسود فيها النظام الديمقراطي، وتحفظ الحقوق الأساسية، ويقوم حُكْمُ القانون في القضاء المستقل. قيمة حكم القانون في الإحساس بالمساواة أمام القانون، وتكافؤ الفرص، والكرامة الإنسانية. إنما عندما يأتي حكم القانون بعد العدالة والأخلاق؛ فإنَّ البُعد الشكلي القوي في القانون يتراجع لصالح قِيَمِ العدالة والمساواة والأخلاق، ويكون على القانون أن يظلَّ منفتحاً على المرجعية والأصول الأخلاقية على حدٍ سواء في نصوصه وروحه، أو في التوجهات والسلوك القائم على العدالة القانونية والسياسية.

**إذا كان السلام ضرورة  
بقاء للإنسان، ويسهلُّ  
القول بتقديمه أحياناً؛  
لأنه يعني الاستقرار  
والأمن بالحد الأدنى؛  
فإنَّ العدالة ضرورة  
للكرامة والمساواة  
والمشاركة، ولا يحسنُّ  
اليأس منها أو إهمالها.**

ومع البندين الرابع والخامس يُطلُّ المؤتلف الإنساني على أهمِّ مشكلات النظام الدولي في وحداته القومية، وفي أبعاده الاستراتيجية؛ ففي البند الوطني والثقافي تبرز مشكلات الهوية والانتماء؛ ففي عوالم العولمة - المجتاحة للاجتماع الإنساني - تتعمق خصوصيات الهوية والانتماء، وتبرز إحساسات القلة بطغيان الكثرة والنيل من حقوقها في المواطنة والمساواة

والكرامة الإنسانية؛ بيد أنَّ إحساسات ومشاعر القلة المظلومة تقترن معها إحساسات الكثرة بالتفوق والصفاء والطهوية الإثنية أو الدينية، أو الأمرين معاً. وقد برزت هذه التمايزات في المجتمعات المتقدمة، وصعد ما يُعرف بشعبيات اليمين الديني والإثني، وهي في الحقيقة أوهامٌ لدى العامة، واستغلالاتٌ لدى القيادات، التي تريد كسب الأصوات في الانتخابات من خلال دغدغة مشاعرٍ معينةٍ لجهات إقصاء الغريب لوناً أو لغةً أو ديناً. وفي مجالنا الديني والثقافي تصاعدت مشاعر الخصوصية والهوية الخاصة منذ حوالى القرن، وأفضت إلى قيام «صحوات» تتنكر للغزو الثقافي، مثل تنكُّرها للغزو العسكري والاستعماري. وقد صدرت دراساتٌ كثيرةٌ واستطلاعاتٌ حول الهويات



القاتلة، والهويات المتصارعة. وآخر ما قرأناه كتابين للمفكر الأميركي المعروف فرانسيس فوكوياما، أحدهما بعنوان الهوية Identity والآخر بعنوان الكرامة Dignity، وهو يرى أنّ إحساسات الهوية تصاعدت لدى الأكثرية، ومشاعر الكرامة تصاعدت لدى الأقليات. وقد أفضى ذلك إلى فوضى عالمية، خالطتها موجاتٌ من العنف والقتل والتهجير. وما وصل الأمر إلى هذا الحدّ في الدول الديمقراطية المتقدّمة؛ لكنّ السياسات الدينية في تلك الدول بأميركا وأوروبا، والعمل على كسب الأصوات - كلُّ ذلك زاد من نفوذ تيارات الخصوصية واليمين في الحكومات ومن حولها.

إنّ إعلان «المؤتلف الإنساني» الذي يفترض تضامناً في الوحدات الصغرى - بالجوار والعيش المشترك - وفي الوحدات الكبرى - من خلال وحدة الإنسانية، وعقل العالم - لا يتكر للهويات ووجوه الانتماء، ويعدّ الاختلاف والتعدد حريةً واختياراً وإثراءً؛ لكنه يرى مستقبل الإنسانية في التعارف والاعتراف، والتواصل الإنساني والمصالح المشتركة. يقول الإعلان بأنّ هناك ظواهر مقلقة بشأن الضغوط على الهويات الصغرى، وتصاعد شعبيات الكثرة؛ لكنه يرى أنه - لكي يكون لنا جميعاً مستقبل - ينبغي أن يظلّ ممكناً التصدي - بقوة السلم والمواطنة والوساطة والتداول والمصالحة ووعي الإنصاف - لكل هذه الظواهر العارضة. لا تستطيع الهويات الصغرى الانغلاق أو العنف؛ لأنها تتحطم، ولا تستطيع الهويات الكبرى الطغيان؛ لأنها تُحاصِرُ من داخلها بالمزايدات والمطامع. وسيرى الجميع - في الحاضر والمستقبل - أنّ العيش معاً هو المسلك الصحيح من أجل بلوغ المستقبل المشترك.

وفي البند الخامس - الذي يسميه الإعلان: البُعد الاستراتيجي - يشخّص الأوضاع العالمية بالأبعاد الاستراتيجية، التي تقوم على سيادة الدول (القومية) ضمن النظام الدولي، وعلى الأبعاد الجيو-استراتيجية التي تقسّم العالم إلى مناطق يسيطر عليها الكبار والأوساط في النظام الدولي ويتصارعون عليها، ولا يراعون في صراعهم بالطبع سيادة الدول. وصحيحٌ أنّ ميثاق الأمم المتحدة خفّف من هذين الانتقامين بالاتفاق على مبادئٍ وقيمٍ مشتركة وتنظيماتٍ



وممارسات؛ بيد أن الانقسامين لم تخمد حدّتهما، ولا أمكن حفظ الأمن العالمي من خلال مجلس الأمن. وقد قال المؤرخ المشهور أريك هوسباوم: إنّ ثلثي القضايا المعروضة على مجلس الأمن لا تجد حلاً، بسبب صراعات الدول الكبرى والوسطى فيه وتنافسها على مناطق النفوذ.

إنّ مبادرة المؤتلف الإنساني تطمح إلى اختراق الانقسام، وتجاوز غلبة الأقوياء على الضعفاء من خلال المواثيق والأعراف الدولية، ومبادرات التعارف ووحدة الإنسانية، وطموحات البشرية إلى السلام والعدل والحرية والتنمية. لن يتمكن التغالب ولن تتمكن الفوضى العنيفة من إسقاط إنسانية

**إنّ مبادرة المؤتلف الإنساني تطمح إلى اختراق الانقسام، وتجاوز غلبة الأقوياء على الضعفاء من خلال المواثيق والأعراف الدولية، ومبادرات التعارف ووحدة الإنسانية، وطموحات البشرية إلى السلام والعدل والحرية والتنمية.**

الإنسان ووحدة الإنسانية. ويثق الإعلان بقوة المجتمع المدني العالمي المتشكّل من المؤتلفات الإنسانية الصغرى والكبرى في تجاوز صراعات التغالب والانقسام.

ويكاد البند السادس الأخير - المعنيّ بالبُعد الحوارى والتداولي - أن يكون أبرز البنود؛ لأنه يحدّد قوة ومنهج ومعنى ومآلات المؤتلف الإنساني، وسبيله الأمثل لبلوغ أهدافه في السلام والعدالة والعيش المشترك العالمي.

لقد كشف الفيلسوف الألماني الشهير يورغن هابرماس عن منهج التواصل والتداول والحوار في الوحدات الصغرى والكبرى، وصولاً للمجتمع المدني العالمي، الذي يتكون ويزدهر. وعندما أخذ عليه الفيلسوف الأميركي جون راولز تجاوزه للديمقراطية البرلمانية والدولة، عاد هابرماس فجعل الدولة الدستورية المجمع عليها إطاراً. وأضاف الفيلسوف Appel البُعد التجاؤزي للحوار التداولي؛ بمعنى أنه يشكّل تجاؤزاً سلمياً للاختلاف بالنقاش الحرّ ومن دون عنف. أما أكسيل هونيث Honneth - تلميذ هابرماس - فرأى أنّ الحوار التداولي هو السبيل الوحيد للاعتراف المتبادل. ويتحدث هانس كينغ المفكر الكاثوليكي عن «القاعدة الذهبية» ذات الوجهين في الديانات، والتي تربط



بين القول والفعال: (أن تكْره للآخر ما تكرهه لنفسك، وأن تحبّ لأخيك ما تحبه لنفسك). يبدأ الأمر في المؤتلف الإنساني إذن بالحوار والتسامح، وينتهي إلى التعارف والائتلاف، وصنع الخير والمعروف.

وقد حدّد الإعلان أشكال الحوار وأنواعه، وهو ما لم تفعله الفلسفات الأخرى، فذكر الحوار الوطني، والحوار العالمي على مستوى النظام الدولي، والحوار المدني العالمي، والحوار المناطقي والإقليمي، وحوار الوساطة والتوسط بين الأطراف المتنازعة من أجل حلّ النزاعات، وبلوغ السلام والتعاون. وكما هو معروف فإنّ جلاله السُّلطان قابوس جرّب كلّ أنواع الحوار والوساطة والتصالح، وكان رائده كما ذكر في الإعلان قوله تعالى: ﴿وَالصُّلْحُ خَيْرٌ﴾. ومما يمكن ذكره هنا مما يدخل في مقاصد الإعلان السُّلطاني: الحوار الديني، وهو ذو وظائف متعددة، أهمها التسامح والتفاهم وبلوغ سلام الأديان وأخلاقياتها الكبرى والمشاركة.

يصدر هذا المقال في العدد الخاص الذي تُصدره مجلة التفاهم عن إعلان السُّلطان قابوس للمؤتلف الإنساني. وكما سبق القول؛ فقد كان لمجلة (التفاهم) مسارٌ مع ثلاثية العقل والعدل والأخلاق، وهي الثلاثية التي صارت جزءاً من هذه المقولة وهذا النسق العام، والذي شهد تحوُّلاً وتطوراً في المجلة في الانتقال الإبداعي بين التسامح والتفاهم.